«الآثار التنموية للشمول المالي فى الوطن العربي»

د/ منال إبراهيم أحمد إبراهيم عشري

مدرس اقتصاديات تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة
ومنسق العلاقات الدولية بين الجامعات - جامعة الصالحية الجديدة SGU

أ/ جهاد أحمد سويلم

مدرس مساعد بالمعهد العالي لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات بالمنيا EST

الملخَّص:

حاولت هذه الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي والآثار التنموية له فى الدول العربية، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصَّلت الدراسة إلى أنَّ الدول العربية عملت على تسريع عجلة الشمول المالي وتعزيز مستوياته، من خلال تطبيقه فى إستراتيجياتها التنموية؛ لما له من دور فعَّال فى دعم النمو الاقتصادي، وخلق فُرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما توصَّلت الدراسة إلى أنَّ الشمول المالي فى الدول العربية -ورغم الجهود المبذولة- ما زال لم يُواكب المستوى الذي يشهده باقي دول العالم. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة تبنِّي إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداةٍ رئيسية لتعزيز الشمول المالي، وأيضًا تطوير الإطار التشريعي والرقابي والتنظيمي؛ لمُساعدة المؤسَّسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية، ولدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

The Developmental Effects of Financial Inclusion in the Arab world

Dr. Manal Ashry

Dr. Jihad Swailem

Abstract:

This study attempted to take a comprehensive look at the reality of financial inclusion and its developmental effects in the Arab countries, and by using the analytical descriptive approach, the study concluded that the Arab countries worked to accelerate the wheel of financial inclusion and enhance its levels, by applying it in their development strategies, because of its effective role in Supporting economic growth, job creation and achieving sustainable development goals. The study also concluded that financial inclusion in the Arab countries, despite the efforts made, still has not kept up with the level witnessed by the rest of the world. The study recommended a set of recommendations, including: the need to adopt a comprehensive strategy aimed at relying on digital payments and financial technology as a main tool to enhance financial inclusion, as well as developing the legislative, supervisory and regulatory framework to help financial institutions provide more financial services, and to support liquidity and strengthen banking safety and financial stability.

مقدِّمة:

يحظي الشمول المالي بأهمية مُتزايدة فى السنوات الأخيرة لدى مُختلف دول العالم، وتحديدًا الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنَّت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية فى أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واتَّخذت خطوات فعَّالة نحو تحسين فُرص الوصول للتمويل والخدمات المالية؛ بهدف تحسين فُرص النمو والاستقرار الاقتصادي، للمُساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية ومُكافحة الفقر(١).

ولذلك بات الشمول المالي على رأس أولويات واهتمامات مُعظم دول العالم بشكلٍ عام، والهيئات العالمية المَعنيَّة بقضايا التنمية بشكلٍ خاص، فى وقت يتهيَّأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطارٍ للتنمية، لخفض مُعدَّلات الفقر؛ من أجل تحقيق التنمية المُستدامة، وثمة عوامل أخرى مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية، تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية بوجهٍ عام، والمحرمون منها بوجهٍ خاص، وهم الفقراء والنساء والشباب وسُكَّان الأرياف والعاملون فى قطاع الاقتصاد غير الرسمي. وهذا يعني أنَّ التركيز على استخدام التكنولوجيا الجديدة والتطبيقات المُبتكرة للمدفوعات الإلكترونية المُبتكرة، قد يُسهم فى تخطِّي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية، ممَّا يُساعد فى تحسين عملية الشمول المالي(٢). ومن خلال ما تقدَّم يُمكننا طرح إشكالية البحث فى السؤال التالي:

"ما هو واقع الشمول المالي فى الدول العربية؟ وإلى أي مدى يُمكن للدول العربية مُواكبة هذه التطوُّرات الهائلة فى مَجال التكنولوجيا المالية فى دول العالم؟" وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

١_ ما هو الشمول المالي وأهميته وأهدافه وأبعاده ومُؤشِّرات قياسه؟

٢_ ما هي المبادرات العربية فى تعزيز الشمول المالي والمُعوِّقات التي تُواجهها والمُتطلَّبات الرئيسية لتعزيزه؟

(1) Abbas, Mirakhor and Iqbal, Zamir, , 2012, Financial Inclusion: An Islamic Finance Perspective, MPRA, Journal of Islamic Business and Management, Vol. 2, no. 1,p 3.

2_Alliance for Financial Inclusion, 2011, G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion, April,p17

٣_ ما هي الآثار التنموية للشمول المالي فى الوطن العربي؟

أهمية الدراسة:

لقد برز موضوع الشمول المالي فى الآونة الأخيرة كقضية بارزة على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية الدولية؛ وذلك لأهميته الكبيرة فى تحقيق التنمية المُستدامة، حيث يهدف مفهوم الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من الأفراد فى المجتمع، خاصة الفئات المُهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، ممَّا يَستوجب ابتكار خدمات مالية مُلائمة وبتكاليف مُلائمة ومُنافسة. هنا يأتي دور التكنولوجيا المالية فى تسخير الاتصالات الحديثة فى المجال المالي وابتكار وتقديم خدمات مالية إلكترونيا، فالتكنولوجيا المالية لا تجعل هذه الخدمات أكثر سهولة فحسب، بل يُمكن أيضًا أن تجعلها أقلَّ تكلفة ممَّا يُمكن كلَّ أفراد المجتمع -كلًا حسب وضعه- من استخدام الأدوات المالية من (دفع، ائتمان، استثمار)، و بالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات، وهذا هو غاية الشمول المالي[1].

ومن هنا تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى الشمول المالي بالدول العربية، من خلال التطرُّق إلى النتائج المُحقَّقة فيما يخصُّ مُؤشِّرات الشمول المالي بالمجموعة العربية، وبالتالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

١_ تعريف الشمول المالي وبيان أهميته وأهدافه وأبعاده ومُؤشِّرات قياسه.

٢_ توضيح المُبادرات العربية فى تعزيز الشمول المالي والمُعوِّقات التي تُواجهها والمُتطلَّبات الرئيسية لتعزيزه.

٣_ بيان الآثار التنموية للشمول المالي فى الوطن العربي.

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة المطروحة تقوم الدراسة باختبار الفرضية التالية: «تحقُّق نوع من الشمول المالي فى المجتمعات العربية من خلال عدَّة مُبادرات وبرامج، تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، لما له من دورٍ كبير فى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الشامل».

(1) Alfred, Hannig and Stefan, Jansen,2010, Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper, ADBI Working Paper Series,p188

منهج الدراسة:

فى سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

خُطَّة الدراسة:

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سوف تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مَباحث، يتناول المبحث الأوَّل: الإطار النظري للشمول المالي، بينما يختصُّ المبحث الثاني: ببيان واقع الشمول المالي فى الوطن العربي والمُبادرات العربية لتعزيزه، ويهتمُّ المبحث الثالث: بالآثار التنموية للشمول المالي فى الوطن العربي، وأخيرًا عرض النتائج والتوصيات.

المبحث الأوَّل: الإطار النظري للشمول المالي

ظهر مُصطلح الشمول المالي لأوَّل مرة فى عام ١٩٩٣ فى دراسة عن الخدمات المالية فى جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان منطقة ما فعليًا للخدمات المصرفية بشكل مُيسَّر، وخلال التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات المُتعلِّقة بالصعوبات التي تُواجهها بعض فئات المجتمع، فى الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي عام ١٩٩٩ استخدم مُصطلح الشمول المالي لأوَّل مرة بشكل أوسع لوصف مُحدِّدات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المُتوفرة[١].

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي فى أعقاب الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨م، حيث أُلزمت الحكومات المُختلفة بتحقيق الشمول المالي، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك بالإضافة إلى حثّ مُزوِّدي الخدمات المالية على توفير خدمات مُتنوِّعة ومُبتكَرة بتكلفة منخفضة، وتبنَّت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية فى أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، حيث أكَّد البنك الدولي على أنَّ تعميم الخدمات المالية، وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل مُحاربة الفقر المُدقع[٢]. وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي « البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية »، مع التركيز على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المُبتكرة[٣].

١/١ مفهوم الشمول المالي:

يُشير الشمول المالي إلى الحالة التي يتمكَّن فيها جميع البالغين فى سنِّ العمل، من الوصول إلى كافة الخدمات المالية مثل القروض والمُدَّخرات والمدفوعات والتأمين عبر القنوات الرسمية، وينطوي ذلك على الوصول الفعَّال لهذه الخدمات على نحو مُريح ومسئول وبتكلفة ميسورة إلى العُملاء، مع استدامة عمل تلك القنوات على تقديم هذه الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعُملاء المُستبعدين

(١) إلياس، كمال الدين، ٢٠١٥، مفهوم الشمول المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص: ٤.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية فى المنطقة العربية ٢٠١٩، ص: ٣٦.

(٣) صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص: ١٧.

والمحرومين من الخدمات المالية، بدلًا من لجوئهم إلى القنوات المالية غير الرسمية المُتاحة أمامهم(١).

فالشمول المالي طبقًا للتعريف الذي أطلقه البنك المركزي الهندي عام ٢٠٠٦، بأنَّه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى شرائح واسعة من فئات الدخل المُنخفضة والمحرومة، والوصول غير المُقيَّد إلى السِّلَع والخدمات العامة، الذي يُعتبر شرطًا لا غنى عنه لبناء مجتمع منفتح وكفء، كما أنَّ طبيعة الخدمات المصرفية تصبُّ فى الصالح العام، مع توافُر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز، ويُعتبر هذا هدفًا رئيسًا للسياسة العامة(٢).

وقد تطوَّرت مفاهيم ومقاييس الشمول المالي، وانتقل من تصنيف الأفراد والمُؤسَّسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى مفاهيم أكثر حداثة، طرحتها المُؤسَّسات الدولية.

فقد عرَّفها البنك الدولي بأنَّها: وصول الشركات والأفراد إلى المُنتجات والخدمات المالية المُتوفرة، والتي تقابل احتياجاتهم مثل المُعاملات، والمدفوعات والإبداع والائتمان والادِّخار، وتوصيلها للمُستفيدين بشكل مسئول ومُستدام(٣).

وعرَّفتها مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي، على أنَّها: الإجراءات التي تتَّخِذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المُهمَّشة والمحرومة، للخدمات والمُنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تُقدَّم لهم بشكل عادل وشفَّاف وبتكاليف معقولة(٤).

أمَّا المجموعة الاستشارية لمُساعدة الفقراء فتُعرِّف الشمول المالي بأنَّه: وصول الأُسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة، واستخدامها بشكل فعَّال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسئولية وبشكل مُستدام فى بيئة مُنظَّمة تنظيمًا جيِّدًا(٥).

(١) الخياط، زهراء صالح، ٢٠٢٠، أهمية التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة إلى تجارب دولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، مجلد ١٢، العدد ٢٨، ص: ٢٢.

(2) Adult Muslims،2013، Policy Research Working Paper، WPS6642، The World Bank، Washington، D.C، October،p،13

(٣) صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص: ٤٥.

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية فى المنطقة العربية ٢٠١٩، ص: ١٣.

(5) Hameeda m. shahul ، 2014 ، financial inclusion – Issues in measurement and Analysis ،international journal of current research and academic review Hameeda m. shahul ، 2014 ، financial inclusion – Issues in measurement and Analysis ،international journal of current research and academic review،p43

وقد قام معهد الدراسات المصرفية فى الكويت عام ٢٠١٦ بوضع تعريف للشمول المالي، بأنَّه عبارة عن تقديم الخدمات المالية بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإنَّ توسعة دائرة المُستفيدين من الخدمات المالية، ستُسهم فى تمكين المجتمع ككل، وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد(١).

ومن خلال ما تمَّ عرضه يُمكن القول: بأنَّ الشمول المالي هو الحصول على مُنتجات وخدمات مالية مُناسبة للفئات الضعيفة فى المجتمع، ذات الدخل المُنخفض، بتكلفة زهيدة وبطريقة شفَّافة وعادلة على نحو دائم، بواسطة المُؤسَّسات المصرفية والمالية.

٢/١ أهمية الشمول المالي:

إنَّ تعزيز مُستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيًا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حدٍّ سواء، كما يلعب دورًا أساسيًا فى تخفيف مَخاطر المُؤسَّسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويُمكن تلخيص أهمية الشمول المالي فى المحاور الرئيسية التالية:

١_ تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي، وجود علاقة طردية بين مُستويات الشمول المالي، ومُستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عُمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمُستويات العدالة الاجتماعية فى المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى سبيل المثال: إنَّ الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع مُتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة ٥٠٪، كما يُسهم استخدام القنوات الإلكترونية فى دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمُستويات تُقارب ٨٠٪، كما يُسهم توسيع انتشار الخدمات المالية والوصول لها فى انتقال المزيد من المُنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي(٢).

٢_ تعزيز استقرار النظام المالي: تُؤكد الدراسات أنَّ الشمول المالي يُساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، كما يُؤدِّي إلى قطاع عائلي

(١) صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية، ص: ٥.

(٢) بن خضر، السعيد، ٢٠١٨، أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمُحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٦، ص: ١١.

وقطاع أعمال صغير أكثر قوَّة، من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ممَّا يُؤدِّي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يُمكن للشمول المالي أن يُحسِّن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلًا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية[١].

ويُلاحظ أنَّ تنوُّع مَحافظ الأصول والالتزامات يُعزِّز من تنوُّع المخاطر وتفادي تركُّزها، وأثبتت بعض الدراسات أنَّ القطاع المالي الشامل يتميَّز بقاعدة ودائع مُستقِرَّة، إذا كانت أكثر تنوُّعًا، حيث إنَّ الزيادة بنسبة ١٠٪ من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية، قد يُؤدِّي إلى تخفيف أو الحدِّ من مُعدَّلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية فى المئة، وبالتالي فإنَّ تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي فى الودائع المصرفية، يُؤدِّي إلى استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، بما يُؤثِّر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة، وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، كما أنَّ الشمول المالي يُؤدِّي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تُدرُّ عائدًا[٢].

٣_ تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمُساهمة فى بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أنَّ تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي، ستُعزِّز قدرتهم على بناء أعمالهم الخاصة والاستثمار فى التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مَخاطرهم المالية، وامتصاص الصدمات المُرتبطة بالتغيُّرات المالية.

٤_ أتمتة النظام المالي: إنَّ زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية -خاصة فيما يتعلَّق بالمدفوعات- سيُفيد كلًّا من المُرسِل والمُستقبِل والمُؤسَّسات المالية التي تُقدِّم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقلَّ، كما ستُفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على مُتابعة حركة الأموال، ومُراقبتها لتقليل مُستويات الجرائم المالية، والعمليات المُتعلِّقة بغسيل الأموال، كما أنَّ أتمتة

(١) خليل، أحمد، ٢٠١٥، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص: ٥.

(2) Habib ، Attia and Helen، Engelhardt، 2017،Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stock-taking Report"، Arab Monetary Fund & Deutsche Zusammenarbeit،p24[0]

المدفوعات المختلفة ستكون فرصة لدخول المزيد من الأفراد فى عداد مُستخدمي النظام المالي الرسمي(١).

٣/١ أهداف الشمول المالي:

لقد تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالُفات بين الهيئات والمُؤسَّسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مُشتركة ومُوحَّدة؛ لتعزيز وترسيخ أجندة تطبيق الشمول المالي، حيث تتنامى المَنافع المُتأتِّية من خلال تطبيقه، وذلك كما يلي:

زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المُستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مُستهلكي الخدمات والمُنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدى النساء والشباب، وتعزيز ثقتهم بمُزوِّدي الخدمات المالية فى القطاع المصرفي وغير المصرفي.

تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمُنتجات المالية، لتعريف المُواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ممَّا يترتَّب عليه خفض مُستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام، عن طريق توفير خدمات مالية مُيسَّرة وبأقل تكلفة ، وإتمام جميع العمليات بطريقة إلكترونية(٢).

تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم، وتمكين الشركات الصغيرة والمُتوسِّطة والمُتناهية الصغر من الاستثمار، والتوسُّع والانخراط والتعامل مع الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى دعم دور المرأة فى التنمية الاقتصادية.

دراسة السوق بشكل عميق، ووضع التعريفات والأهداف بما يتناسب مع ظروف كلِّ دولة، وبالتالي تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة(٣).

(1) World Bank،2014، Global Financial Development Report: Financial Inclusion،International Bank for Reconstruction and Development، Washington DC،p15-17

(2) OECD/INFE،2013، Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender، Financial Literacy & Education ،Russia Trust Fund، Paris،p62

(٣) دردور، أسماء،٢٠٢٠، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد ١٠، العدد ٤، ص: ٨٨.

٤/١ أبعاد الشمول المالي ومُؤشِّرات قياسه:

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمَّن عرض مُؤشِّر الاشتمال المالي العالمي الجديد، والذي يُستخدم لقياس مُستوى استخدام آلاف الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويُعدُّ مُؤشِّر الاشتمال المالي العالمي مصدر البيانات العالمي، الذي يُمكن من خلاله إجراء مُقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي فى سنة ٢٠١١ وسنة ٢٠١٤ و٢٠١٧، وتتمُّ مُقارنة الدول وفق مُؤشِّرات الشمول المالي؛ لمعرفة قدرتها على تحقيق الشمول المالي وتطوُّره، والمُتمثِّلة فى المُؤشِّرات التالية:

البُعد	مُؤشِّرات قياسه
الوصول للخدمات المالية (يُشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المُؤسَّسات الرسمية)	عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطني مُجزَّأ حسب الوحدة الإدارية. عدد أجهزة الصرَّاف الآلي لكل ١٠٠٠ كلم٢. حساب النقود الإلكترونية. نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون فى الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.
استخدام الخدمات المالية (يُشير إلى مدى استخدام العُملاء للخدمات المالية المُقدَّمة بواسطة مُؤسَّسات القطاع المصرفي)	نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم/ أو نوع واحد كحساب وديعة منتظمة. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان. نسبة المُحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. عدد مُعاملات الدفع عبر الهاتف. عدد سياسات التأمين لكل ١٠٠٠ من البالغين.
جودة الخدمات المالية (يتطلَّب من المُختصِّين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلَّة واضحة فيما يخصُّ جودة الخدمات المالية المُقدَّمة)	الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنَّهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية فى بداية القرض المالي. حماية المستهلك: مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، وإمكانية اللجوء للعدالة لحل المشاكل المالية. الراحة والسهولة: يقيس هذا المُؤشِّر نسبة العملاء حول سهولة الوصول/ أو عدم الراحة وسهولة استخدام الخدمات المالية. التثقيف المالي: يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط أو إعداد ميزانية أو لديهم مصطلحات مالية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على اتحاد المصارف العربية،٢٠١٦، «منتدى الشمول المالي- التوجُّه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي»، فبراير.

٥/١ العلاقة المُتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

أثبتت الدراسات أنَّ هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المُستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة. وقد تبيَّن وجود بعض التحديات فى كيفية قياس

الشمول المالي والوصول إلى مُؤشِّر له، وقد قام عدَّة باحثين بإجراء مُقارنة بعلاقته مع المُتغيِّرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادًا إلى هذه الأبحاث، تمَّ الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يدعم كلٌّ منهما الآخر؛ إذ يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار فى النظام المالي، حيث تُؤكِّد بعض الدراسات أنَّ الشمول المالي يُساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يُؤدِّي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ممَّا يُؤدِّي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يُمكن للشمول المالي أن يُحسِّن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلًا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويُلاحظ أنَّ تنوُّع مَحافظ الأصول والالتزامات، يُعزِّز من توزيع المَخاطر وتفادي تركُّزها(١).

فعلى جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أنَّ القطاع المالي الشامل عادة يتميَّز بقاعدة ودائع مُستقِرَّة إذا كانت أكثر تنوُّعًا، حيث ثبت أنَّ الزيادة بنسبة ١٠ فى المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية، قد يُؤدِّي إلى تخفيف أو الحدِّ من مُعدَّلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط فى المئة. كما تبيَّن أنَّ المُدَّخرين ذوي الدخل المنخفض يتَّجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإنَّ ودائع العُملاء ذوي الدخل المُنخفض تُعتبر عادة مصدرًا مُستقِرًا للتمويل فى حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها(٢).

إلا أنَّه فى أوقات الشدَّة أو الأزمات المالية قد يقوم المُدَّخِرون -خاصة المُدَّخِرون الكبار- بسحب ودائعهم من البنوك، بما يُؤثِّر سلبًا على أوضاع السيولة فى القطاع المصرفي بصفة عامة، ويُمكن الحدُّ من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوُّعًا. ويتحقَّق هذا التنوُّع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد، الأمر الذي يُؤدِّي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي. بناءً عليه، فإنَّ تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي فى الودائع المصرفية يُؤدِّي إلى استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي

(١) نوفل، صبري، ٢٠١٨، العلاقة المُتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٦٨، مارس، ص: ٢٧.

(٢) زهراء، أحمد، وبشار أحمد، ٢٠١٨، الشمول المالي وأثره فى تعزيز الاستقرار المالي فى البلدان العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان- أربيل فى العلوم الإدارية والمالية، ٢٧-٢٨ حزيران، ص: ١١.

تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، بما يُؤثِّر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. كما أنَّ الشمول المالي يُؤدِّي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تُدرُّ عائدًا[١].

أمَّا على جانب الأصول، فتُشير نتائج بعض الدراسات إلى أنَّ خسائر القروض الصغيرة تُشكِّل مخاطر نظامية أقلَّ من الخسائر المُحقَّقة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإنَّ زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة، يُؤدِّي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مُستوى مُقدِّمي الخدمات المالية[٢].

(1) OECD/INFE،2013، Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender، Financial Literacy & Education ،Russia Trust Fund، Paris،p69.

(٢) سيد، عمر، دحمان بن عبد الفتاح، ٢٠٢٠، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي فى الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد ٨، العدد ١، مارس، ص: ٣١.

المَبحث الثاني:
واقع الشمول المالي فى الوطن العربي والمُبادرات العربية لتعزيزه:

١/٢ تطوُّر مُؤشِّرات الشمول المالي فى الدول العربية: بالرغم من التحسُّن الذي شهدته مُؤشِّرات الشمول المالي لدى الدول العربية بفضل جهودها وإستراتيجياتها الرامية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنَّ تلك المُؤشِّرات لا زالت أقلَّ من المستوى المطلوب، مُقارنة مع دول العالم، ويُوضِّح الجدول التالي تطوُّر ترتيب الدول العربية فى مُؤشِّر الشمول المالي لعام ٢٠١٧م.

الجدول رقم (١) تطوُّر ترتيب الدول العربية فى مُؤشِّر الشمول المالي لعام ٢٠١٧م

الدولة	مؤشر الشمول المالي (%)	الترتيب
لبنان	51.70	37
عمان	46.90	42
الكويت	42.90	56
قطر	41	57
الأردن	38.58	68
الامارات	33.9	76
المغرب	31.25	83
تونس	30.95	87
السعودية	25.68	102
ليبيا	20.58	109
فلسطين	21.36	121
مصر	20.98	123
الجزائر	9.85	137
السودان	5.92	143
اليمن	3	170

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٠، الشمول المالي عامل رئيس فى الحدِّ من الفقر وتعزيز الرخاء.

حيث يتَّضح من الجدول، أنَّ لبنان احتلت المرتبة ٣٧ عالميًا، تليها عمان فى المرتبة ٤٢، والكويت فى المرتبة ٥٦، وقطر فى المرتبة ٥٧، والأردن فى المرتبة ٦٨، والإمارات فى المرتبة ٧٦، أمَّا بقية الدول فقد تجاوزت مراتبها المائة، وهذا يُؤكِّد أنَّ الشمول المالي فى الدول العربية مُتخلِّف عن الركب، وهذه السمة لا تستثني الدول الثريَّة منها.

فعلى سبيل المثال: بلغت نسبة المواطنين العرب الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (ممَّن أعمارهم تزيد عن ١٥ سنة) ٣٧٪ مقابل ٦٩٪ من المُتوسِّط العالمي، وذلك لعام ٢٠١٧م، كما هو موضَّح بالشكل التالي:

شكل رقم (١) نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا ويمتلكون حسابًا فى مُؤسَّسة مالية رسمية فى مُختلف مناطق العالم

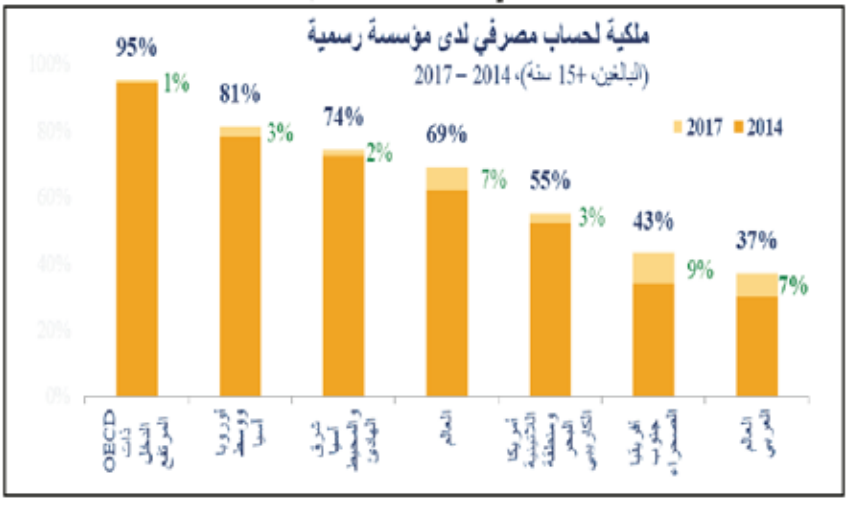

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

وتحتلُّ الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخصُّ نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، حيث بلغت نسبتها ٨٤٪، فيما جاءت البحرين والكويت والسعودية بالمراتب التي تليها بنسبة ٨٣٪ و٨٠٪ و٧٢٪ على التوالي وذلك عام ٢٠١٧م، وذلك كما موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (٢) نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا ويمتلكون حسابًا فى مؤسَّسة مالية رسمية لدى الدول العربية

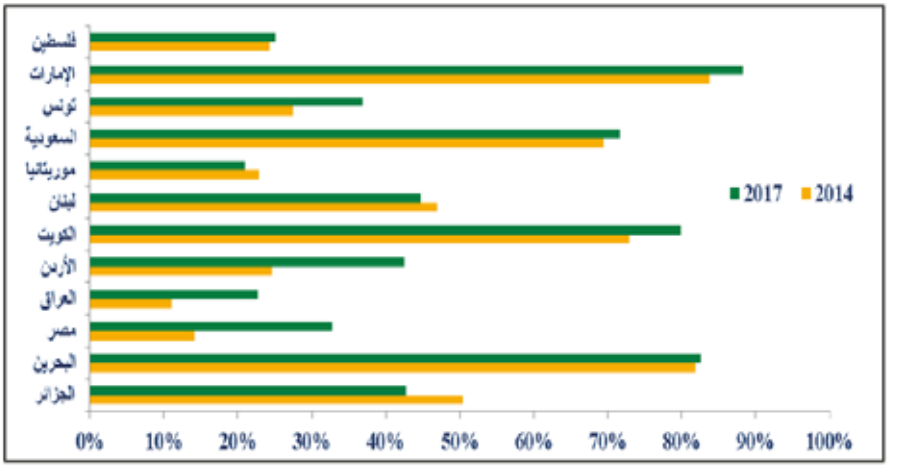

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

أمَّا فيما يخصُّ فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين: فقد بلغت لدى الدول العربية حوالي ٢٢٪ عام ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٦٪ عام ٢٠١٤م. ويعود السبب فى اتساع الفجوة إلى ارتفاع نسبة الذكور البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مُؤسَّسات مالية رسمية بشكل أكبر من الإناث، حيث بلغت النسبة لكلٍّ من الذكور والإناث حوالي ٤٨٪ و٢٦٪ عام ٢٠١٧ على التوالي، مقارنة بـ ٣٨٪ و٢٢٪ على التوالي فى عام ٢٠١٤م. وتحتلُّ الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة امتلاك الإناث لحسابات بنكية، حيث بلغت ٧٦٪ عام ٢٠١٧م، فى حين احتلَّت البحرين المرتبة الثانية بنسبة ٧٥٪، أمَّا أقل نسبة كانت لدى موريتانيا، حيث بلغت ١٥٪ وهذا ما يتَّضح من الشكل التالي:

شكل رقم (٣) نسبة الإناث اللاتي يفوق عمرهن ١٥ عامًا ويمتلكن حسابات بنكية فى الدول العربية خلال الأعوام ٢٠١١- ٢٠١٤- ٢٠١٧

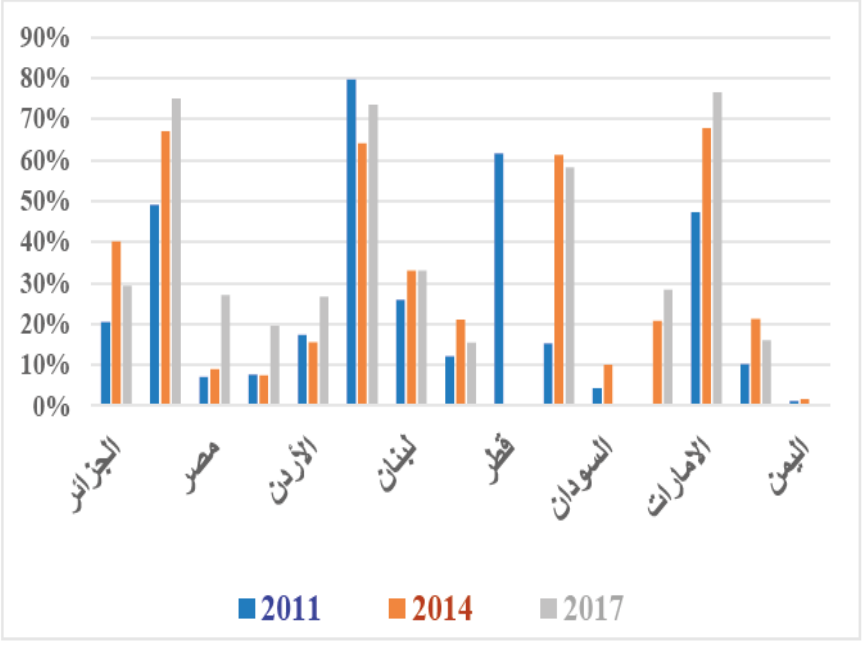

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

أمَّا فيما يخصُّ مُؤشِّرات الوصول إلى الخدمات والمُنتجات المالية والمصرفية: ففي جانب الادِّخار لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مُدَّخراتهم لدى المُؤسَّسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، بالرغم من أنَّها تضاعفت من ٨٪ عام ٢٠١٤، لتصبح ١٥٪ عام ٢٠١٧، كما هو مُوضَّح بالشكل رقم (٤). الأمر الذي يتطلَّب من المصارف المركزية ومُؤسَّسات النقد العربية الاستمرار فى بذل الجهود التوعوية؛ بهدف تغيير سلوك الادِّخار لدى المواطنين، وحثِّهم على توجيه مُدَّخراتهم نحو المُؤسَّسات المالية الرسمية.

الشكل رقم (٤) نسبة المواطنين المُدَّخِرين فى الدول العربية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧

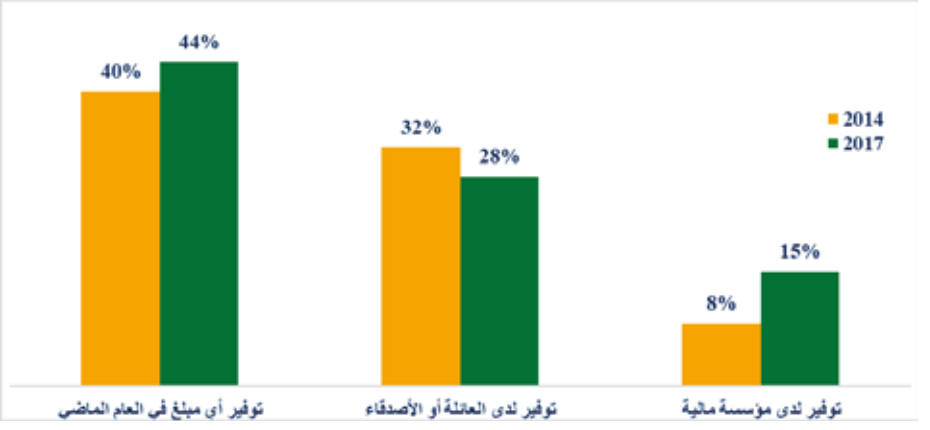

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

وهناك تفاوت بين الدول فى نسب المواطنين البالغين المُدَّخِرين لدى المُؤسَّسات المالية، حيث كانت النسبة الأكبر لدى الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغت ٢٩٪ عام ٢٠١٧، فى حين سُجِّلت أقل نسبة لدى كلٍّ من مصر والمغرب، حيث بلغت ٦٪ لكلٍّ منهما، وهذا ما يتَّضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (٥) نسبة المُواطنين المُدَّخِرين فى الدول العربية خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٤-٢٠١٧

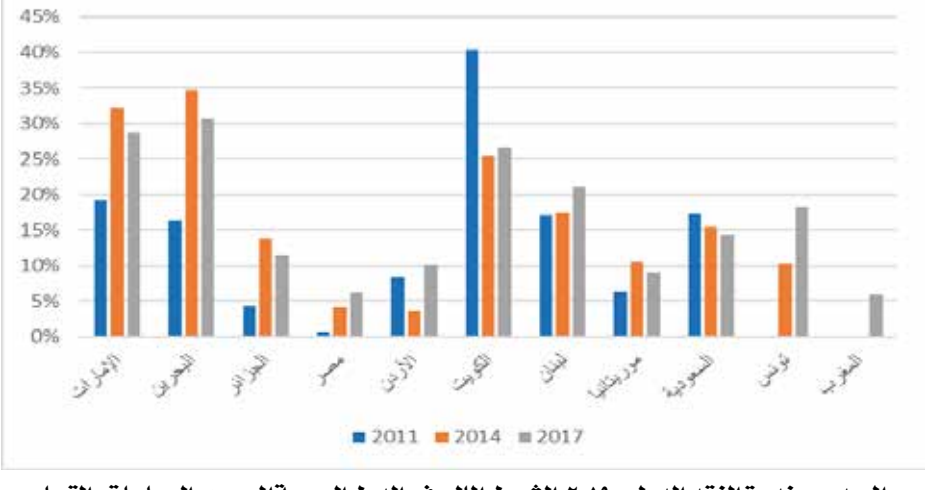

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

أمَّا فى جانب الاقتراض من المُؤسَّسات المالية الرسمية والمُستخدمين للبطاقات الائتمانية ممَّن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة، فلا زالت النسب لدى الدول العربية دون الطموحات، وتستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، حيث ارتفعت بشكلٍ طفيف فى عام ٢٠١٧ بنسبة ١٤٪، مُقابل ١٣٪ عام ٢٠١٤. وحقَّقت الإمارات العربية المتحدة نسبة مُرتفعة بهذا الخصوص، حيث بلغت نسبتها حوالي ٤٦٪، فى حين جاءت البحرين بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٦٪، فى حين كانت أقل نسبة لدى الجزائر وبنسبة ٥٪، وهذا ما يتَّضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (٦) نسب المُقترضين من المُؤسَّسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممَّن تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٧

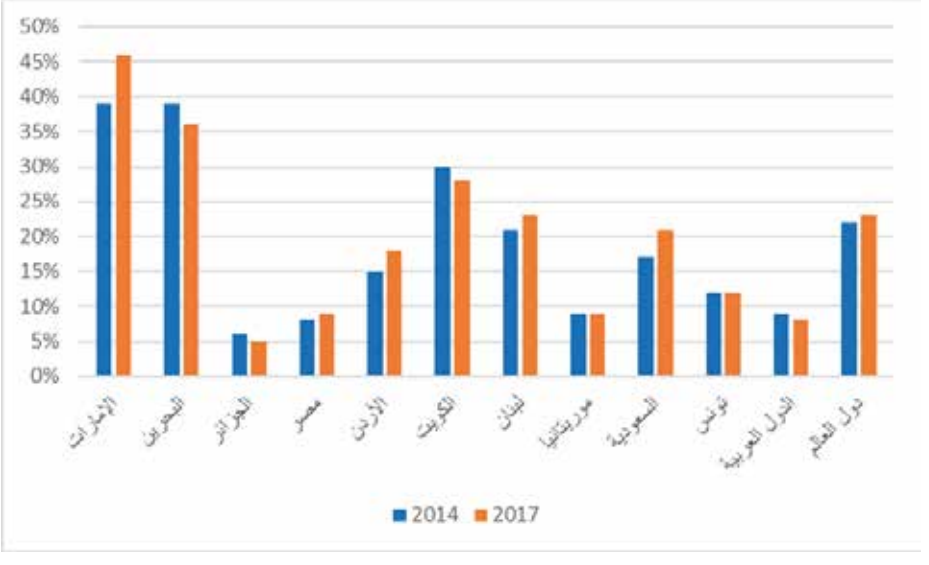

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

وفيما يخصُّ مُؤشِّرات الخدمات المالية الرقمية، فقد تحسَّنت بشكلٍ طفيف خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٧، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية (من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا) من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال، من ٤٣٪و ٥٪ على التوالي عام ٢٠١٤، لتصل إلى ٤٧٪ و٨٪ عام ٢٠١٧، وهو ما ساهم فى انخفاض نسبة المُواطنين البالغين ممَّن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من ٥٢٪ عام ٢٠١٤ إلى ٤٥٪ عام ٢٠١٧م.

أمَّا ما يتعلَّق بإجراء التحويلات المُتعلِّقة باستلام الأجور، واستلام التحويلات الحكومية، ودفع الفواتير، وإرسال أو استلام الحوالات المحلية، فيُلاحظ حدوث تغيُّرات إيجابية فى هذا المجال، حيث تحسَّنت نسبة مَن يقومون باستخدام قنوات الدفع عبر الهاتف النقَّال، لجميع التحويلات المذكورة فى عام ٢٠١٧، مُقارنة بما كانت عليه فى عام ٢٠١٤، وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام الحسابات المصرفية الرسمية. وفي المُقابل تراجعت عمليات التحويلات التي تتمُّ نقدًا بشكل واضح، حيث يُبيِّن الشكل رقم (٧) أن تراجع التحويلات النقدية يعكس جهود المصارف المركزية ومُؤسَّسات النقد العربية فى تعزيز الشمول المالي، بما فى ذلك تعزيز الثقة بالمؤسَّسات المالية الرسمية، ورفع مُستوى التثقيف المالي للمُواطنين.

الشكل رقم (٧) القنوات المُستخدمة فى التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٧

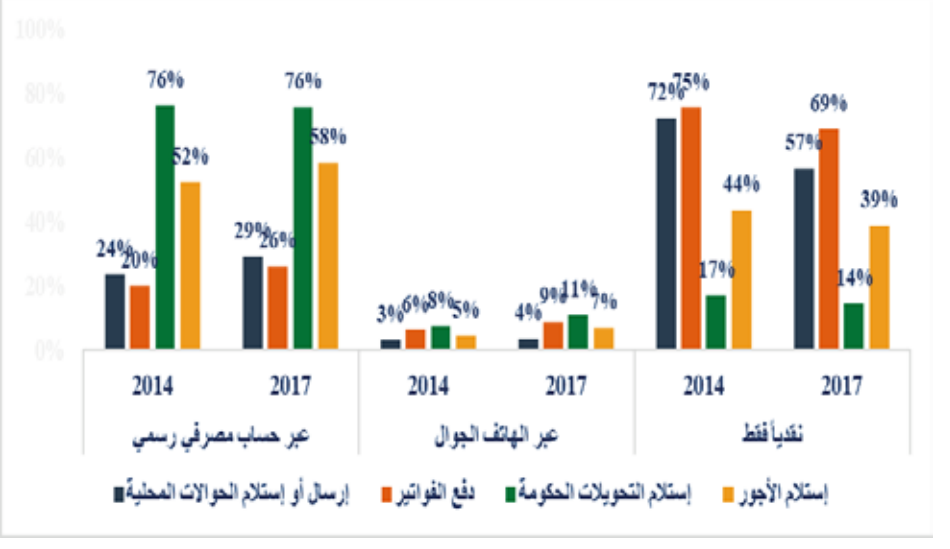

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.

أمَّا بالنسبة للتثقيف المالي والذي يُعتبر ركيزة أساسية للشمول المالي فى الوطن العربي، فنجد أنَّه يبلغ مُستويات ضعيفة كما هو مُوضَّح بالجدول التالي، وهو ما ينعكس على مُعدَّلات الشمول المالي الضعيفة فى المنطقة باستثناء دول الخليج.

الجدول رقم (٢) نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية فى الدول العربية.

البلد	نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية	البلد	نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية
تونس	%45	السعودية	%31
الكويت	%44	مصر	%27
لبنان	%44	العراق	%27
البحرين	%40	فلسطين	%25
الامارات العربية	%38	الاردن	%24
الجزائر	%33	السودان	%21
موريتانيا	%33	اليمن	%13

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٠، الشمول المالي عامل رئيس فى الحدِّ من الفقر وتعزيز الرخاء.

٢/٢ مُبادرات وتجارب لبعض الدول العربية فى تعزيز الشمول المالي:

نظرًا إلى الفروقات الواسعة بين الاقتصادات العربية فيما يخصُّ الشمول المالي، فإنَّه يُمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي[١]:

المجموعة الأولى: دول ذات مُعدَّلات شمول مالي مرتفعة: «جهود دول مجلس التعاون الخليجي»:

إنَّ دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبَّاقة عربيًا وعالميًا فى تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميَّز الخدمات المالية والمصرفية فى دول الخليج بانتشارها وتطوُّرها واستخدامها أحدث التقنيات؛ لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت. فدولة الإمارات -على سبيل المثال- كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقرَّه المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يُمكنها التعامُل مع المصارف. كما أنَّ تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمَحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي، نظرًا لسهولة الدخول وقلَّة التكاليف. كما أصدرت كلٌّ من السعودية والإمارات بطاقات مُسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليًا ضمن نظام حماية الأجور.

(١) بوطلاعة، محمد، ٢٠٢٠، واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجًا، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد ٢، ص: ١٩.

وفي قطر، تمَّ تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام ٢٠١٥، والتي وضعت خُطَّة عمل وآلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدَّة مراحل، تتضمَّن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمُنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مُستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادِّخار والاستثمار بطريقة سليمة.

وضمن هذا الإطار، تشمل إستراتيجية مُؤسَّسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور، هي: تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات، وتقديم بطاقات مُسبقة الدفع، ووضع خُطَّة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات مُنخفضة القيمة؛ لجذب وإدخال شريحة من المجتمع فى القطاع المصرفي، واستفادتها من الخدمات المصرفية. وتأتي الإستراتيجية فى إطار سعي (ساما) -كمشروع ومُنظِّم للقطاع المالي- إلى تعزيز مُبادرات وخُطط الشمول المالي، من خلال إدراج مبادئ حماية العُملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها، بهدف حصول كلِّ شرائح المجتمع على الخدمات والمُنتجات المالية المُلائمة، بتكاليف مُناسبة وعادلة وشفَّافة[1].

المجموعة الثانية: دول ذات مُعدَّلات شمول مالي متوسِّطة: «أهم المُستجدَّات والمُبادرات»:

قام كلٌّ من المغرب والأردن خلال العامين الماضيين بإجراء مسح جديد لقياس مُستوى الشمول المالي. وأظهرت النتائج أنَّ نسبة الشمول المالي فى المغرب تُقدَّر بنحو ٦١٪ من السكان، وهي من بين أعلى النسب العربية إلى جانب دول الخليج. وبالنسبة لواقع الشمول المالي فى الأردن، أظهرت أحدث دراسة أُجرِيت بتكليف من البنك المركزي الأردني، أنَّ حوالي ٦٢٪ من البالغين ضمن الفئة العُمرية ٨٠ -١٨ سنة لديهم حساب مصرفي، وهي نسبة مُقاربة للمتوسِّط العالمي إلا أنَّها أقلُّ من الدول المُتقدِّمة التي تصل النسبة فيها إلى ٩٠ -٨٠٪. وبالنسبة للحصول على التمويل بيَّنت نتائج الدراسة أنَّ نسبة الأفراد المُقترضين من المصارف ومُؤسَّسات التمويل الأصغر، تبلغ حوالي ١٧٪، وتبلغ حصَّة الشركات الصغيرة والمتوسِّطة حوالي ٧,٣٪ من القروض

(١) سلام، محمد، ٢٠٢٠، أثر الشمول المالي على المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة فى المملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد ١٣، العدد ٢، مايو، ص: ٢٢.

المصرفية، وهي نسبة مُتواضعة مُقارنة بمتوسِّط الاقتصادات المُتقدمة والتي تبلغ نسبتها حوالي ٢٠-٢٥٪[١].

وبالنسبة للجهود الرامية لتوسيع وتعزيز الشمول المالي، أعلن كلٌّ من المغرب والأردن وفلسطين ولبنان خلال العام ٢٠١٦ عن خُطط لإنشاء قاعدة تحليلية لإستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تُركِّز على المُؤسَّسات الصغيرة والمتوسِّطة، ومدفوعات السداد الرقمية

وتبنَّى البنك المركزي الأردني سياسة خاصة لتعزيز الشمول المالي، ترتكز على المحاور التالية:

١_ تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسِّطة، من خلال قروض البنك الدولي، وقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبرنامج الداخلي المُوجَّه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المُتجدِّدة والزراعة.

٢_ توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال:

تطوير وإعادة هيكلة نظُم الدفع والتسويات.

وضع إستراتيجية نظُم مدفوعات تجزئة شاملة، تُمكِّن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية؛ ممَّا يُعزِّز الشمول المالي.

العمل على تطوير برنامج تثقيفي وطني شامل، ووضع آلية واضحة وشفَّافة للعمولات، وآليات فضِّ النزاعات، وحلِّ المشاكل، وخدمة العملاء.

تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، ونظام المدفوعات الوطني، ومنظومة ضمان القروض؛ لتوفير الضمانات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسِّطة القائمة والناشئة من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.

٣_ نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية) من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية؛ بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، فاعتبارًا من العام الدراسي ٢٠١٦ -٢٠١٥ تمَّ البدء فى البرنامج الرئيسي بتمويل من المصارف فى الأردن، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسَّسة إنجاز.

(١) سعدان، آسيا، ٢٠١٨، واقع الشمول المالي فى المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد ٣٢، سبتمبر، ص: ١٤.

٤_ توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتُغطي شركات التمويل الأصغر.

٥_ حماية المُستهلك المالي من خلال تعليمات التعامُل مع العُملاء بعدالة وشفافية، واستحداث قسم « حماية المُستهلك المالي » ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

كما اتَّخذت سُلطة النقد الفلسطينية الإجراءات التالية لتعزيز الشمول المالي:

١_ خلق بيئة قانونية وتنظيمية لحماية حقوق مُستهلكي الخدمات المالية، وذلك من خلال:

إنشاء دائرة انضباط السوق.

تطوير وتحديث أنظمة مكتب معلومات الائتمان ونظام الشيكات المعادة.

افتتاح قاعتين لاستقبال استفسارات وشكاوى العُملاء.

إصدار التعليمات الهادفة لحماية حقوق المُستهلك (الرسوم والعمولات، الإقراض المسئول، الإفصاح ومُعالجة الشكاوى، وإطلاق المُنتجات والخدمات الجديدة).

تشجيع العُملاء على استخدام الصيرفة الإلكترونية بشكل مجاني (بطاقات الدفع والائتمان، الخدمات المصرفية الإلكترونية، والإنترنت البنكي).

٢_ وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي، وذلك من خلال:

توقيع مذكرة تفاهُم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية؛ لقيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي فى فلسطين، وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة.

إنشاء لجان عمل (المُنتجات، IT، المشاريع الصغيرة والمتوسِّطة، التوعية، بناء القدرات المالية) لإعداد الإستراتيجية الوطنية بالشراكة مع الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص.

تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية، حيث تمَّ إنجاز المسح الميداني؛ لتحديد المشاكل التي تحول دون شمول المرأة الفلسطينية ماليًا، والجهات المسئولة عن مُعالجة تلك المشاكل والمُعوِّقات، والفترة الزمنية المطلوبة لذلك.

٣_ نشر التوعية المالية والمصرفية، وذلك من خلال عقد وإطلاق العديد من ورشات العمل وحملات التوعية المالية والمصرفية، لمختلف قطاعات وشرائح المجتمع، والتي

استهدفت طلاب المدارس والجامعات والقُضاة ومُوظَّفي المُؤسَّسات العامة والأجهزة الأمنية.

٤_ تطوير وإطلاق نظام الربط الجغرافي GIS، وذلك من خلال:

رسم إستراتيجيات خاصة بالترخيص، والتفرُّع المصرفي والصيرفي، بناءً على مُؤشِّرات الشمول المالي.

توجيه وتشجيع (المصارف، شركات الإقراض المُتخصِّصة، شركات الصرافة) للتفرُّع فى المناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية والصيرفية.

تعزيز التنافُسية والعدالة فى توزيع الخدمات المصرفية والصيرفية، وتعزيز الشفافية والسرعة فى إنجاز المُعاملات.

٥_ إستراتيجية ترخيص وتفرُّع المصارف، وذلك من خلال:

حثّ المصارف على إيصال الخدمات المصرفية المأمونة لكافة أنحاء فلسطين.

توجيه المصارف نحو التفرُّع فى المُحافظات التي يتجاوز بها مُؤشِّر الكثافة المصرفية عن ١٠,٠٠٠ نسمة.

توجيه المصارف نحو التفرُّع فى المناطق الريفية والنائية، وخصوصًا فى المناطق التي يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة.

المجموعة الثالثة: دول ذات مُعدَّلات شمول مالي مُنخفضة: «الحاجة إلى جهود أكبر»:

فى ظلِّ التوتُّرات الأمنية والسياسية فى العراق واليمن، نُلاحظ غيابًا شبه تامٍّ لمُبادرات ومساعي الحكومة والمصارف المركزية لتعزيز الشمول المالي. ففي اليمن، اتَّفق كلٌّ مِن برنامج الخليج العربي للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على التعاون لتمويل مشروع مدَّته عامان ابتداءً من منتصف عام ٢٠١٥ بعنوان: «تشجيع الاشتمال المالي للنساء فى الجمهورية اليمنية»، يهدف إلى زيادة فُرص حصول النساء اليمنيات المحرومات اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٥ عامًا على الخدمات والمُنتجات المالية المناسبة لهن، وتمكينهن من استخدامها بشكل فعَّال عبر تدريب ٤٠٠٠ امرأة على الأقل فى التعليم المالي، وتنمية المهارات، وتطوير الأعمال. من جهة أخرى، يعمل البنك المركزي

فى كلٍّ من السودان ومصر على توسيع الشمول المالي ليُغطِّي كافة شرائح المجتمع، خصوصًا محدودي الدخل فى الأرياف.

وسعيًا لترسيخ مفهوم الشمول المالي، واعترافًا بدوره الاجتماعي والاقتصادي الهام، قام البنك المركزي المصري[١] بإطلاق العديد من المُبادرات والتعليمات أهمُّها:

مُبادرة تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسّطة (على سبيل المثال: يُموِّل البنك الأهلي نحو ٩٢٠٠ مشروعٍ صغيرٍ ضمن مُبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي).

مُبادرة التمويل العقاري لتوسيع قاعدة المُتعاملين مع المصارف من فئتي محدودي ومتوسّطي الدخل.

التعليمات المُنظَّمة لفتح فروع صغيرة للبنوك.

قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

القواعد المُنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت.

إطار تنظيمي يسمح لشركات المحمول والمصارف بالتعاون؛ لتقديم الخدمات عبر القنوات المالية الرسمية[٢].

لجنة التثقيف المالي برئاسة المعهد المصرفي المصري وعضوية البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة التربية والتعليم، وهيئة البريد المصري، وغيرها.

وتهدف آليات الشمول المالي إلى إدماج القطاع الاقتصادي غير الرسمي فى القطاع الرسمي؛ لكونه يستحوذ على ما يتجاوز نسبة ٥٠٪ من حجم الاقتصاد المصري ككلٍّ.

أمَّا البنك المركزي السوداني، فنصَّت سياساته لتوسيع قاعدة الشمول المالي على ما يلي:

١_ حثُّ المصارف على تحسين خدماتها الإلكترونية مثل نقاط البيع والإيداع والتحويل عبر الصراف الآلي وغيرها.

(١) جعفر، حنان، ٢٠٢٠، آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظلّ التحديات والمُعوّقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، أبريل، ص: ١٨.

(٢) السعيد، بن الخضر، صورية، شنبي، ٢٠١٨، تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٣، العدد ٢، ص: ٢٣.

٢_ الاستمرار فى نشر الخدمات المصرفية فى جميع المُدن والأرياف؛ لتمكين المُواطنين من الوصول للخدمات المصرفية عن طريق:

حثّ المصارف على تبنّي الصيرفة التي تُواكب وتتواءم مع التطوُّرات العالمية فى مجال إجراء المُعاملات عبر الإنترنت والهاتف النقال؛ لتقليل تكلفة المُعاملات، وزيادة الانتشار المصرفي.

الانتشار الجغرافي لماكينات الصراف الآلي واستخدام نقاط البيع والمحفظة الإلكترونية.

التوسُّع فى نشر خدمة الوكالة البنكية وفروع المصارف المُتحرّكة.

٣_ تعزيز حماية العُملاء الفقراء وتطوير الضوابط الرقابية والداعمة للاستخدام الأمثل لتقنية الاتصال والمعلومات، وخاصة فيما يتعلَّق بالاستعلام الائتماني، وتقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال الهاتف النقال.

٤_ إعداد دليل لحماية عُملاء التمويل الأصغر (فى مرحلة الإجازة).

٥_ تأسيس أقسام لحماية العُملاء فى ستة من مُؤسَّسات التمويل الأصغر، وذلك بمُساندة من البنك المركزي.

٦_ التوسُّع المُتواصل فى خدمات التمويل الأصغر، وذلك من خلال:

إنشاء وحدة للتمويل الأصغر؛ لمُتابعة تنفيذ سياسات البنك المركزي.

تخصيص ١٢٪ من مَحافظ تمويل المصارف للتمويل الأصغر والتمويل ذي البُعد الاجتماعي.

إنشاء وكالة ضمان تمويل التمويل الأصغر (تيسير) عام ٢٠١٥؛ بغرض توفير الحماية والأمان للجهات التي تقوم بتقديم التمويل للشرائح المُستهدفة.

إنشاء وكالة للاستعلام والتصنيف الائتماني.

الترخيص لـ٣٣ مُؤسَّسة تمويل أصغر تمتلك أكثر من ٢٠٠ فرع.

إصدار الإطار التنظيمي والرقابي لمُؤسَّسات التمويل الأصغر.

شراكات مع مجموعة البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والصندوق العربي الإنمائي بالكويت؛ لتوفير التمويل والدعم الفني والمُؤسَّسي لمُؤسَّسات التمويل الأصغر.

٧_ تمويل مشروعات ذات بُعد اجتماعي كأداة للشمول المالي.

٨_ إنشاء مَحافظ استثمار مصرفية مُتخصِّصة بأهداف مُحدَّدة، وتشمل فئات مُحدَّدة مُستبعَدة من النظام المصرفي.

لكنَّ هذا التوسُّع فى المُبادرات والتشريعات ومُؤسَّسات التمويل الأصغر فى السودان، لم يُقابله جهودٌ كافية نحو محو الأمية المالية للعُملاء الحاليين والمُحتملين، وبالتالي لم يُحسِّن مُستوى الشمول المالي فى البلاد بالقدر المُتوقَّع. لذلك، تتضمَّن سياسة العام ٢٠١٧ تعزيز الشمول المالي من خلال رفع الوعي المصرفي والمالي للعُملاء، والتوسُّع فى خدمات نُظُم الدفع بما فيها خدمة الدفع عبر الموبايل، والاستمرار فى تبسيط وتسهيل الإجراءات المصرفية. ومن المُقرَّر اتخاذ الخطوات التالية:

إجراء مسح قومي للشمول المالي؛ بهدف توفير معلومات حول الوصول للخدمات المالية فى كافة أنحاء السودان.

إعداد إستراتيجية للشمول المالي تتضمَّن الإصلاحات فى السياسات والترتيبات المُؤسَّسية المطلوبة لتوسيع الاستفادة من الخدمات المالية.

تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي؛ لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، وتحقيق التنمية المنشودة.

تعزيز عرض الخدمات المالية من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من الخدمات المالية المُقدَّمة من المصارف والمُؤسَّسات المالية.

تنسيق جهود ومُبادرات مُختلف أجهزة الدولة ذات الصلة والعاملة فى مجال تعبئة المُدَّخرات وترشيد استخدامها.

٣/٢ أسباب ومُعوِّقات تطوُّر الشمول المالي فى بعض البلدان العربية:

يُمكننا حصر أسباب ضعف مُعدَّلات الشمول فى بعض البلدان العربية إلى النقاط التالية[١]:

(١) سعدان، آسيا، ٢٠١٨، واقع الشمول المالي فى المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد ٣٢، سبتمبر، ص: ١٠.

عامل عدم الاستقرار الأمني فى بعض البلدان العربية مثل: اليمن وسوريا والعراق وليبيا، وهو ما ينعكس على مُستويات التنمية فى كافة القطاعات بهذه البلدان.

عامل آخر يتعلَّق بالفقر فى المنطقة العربية؛ إذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة العربية، فمثلًا فى الصومال بلغ مُعدَّل الفقر حوالي ٧٣٪ من السكان، بينما فى اليمن والسودان بلغ حوالي ٥٤٪، ولبنان حوالي ٢٨٪ من السكان، بينما ثلث السكان يعيشون دون خطِّ الفقر فى ليبيا، فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعامُلهم مع البنوك والمُؤسَّسات المالية.

البنية التحتية المالية الضعيفة فى عددٍ من البلدان العربية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبًا على نوع الخدمات المالية المُقدَّمة، وعددها، وجودتها، وكذلك تكلفتها، ممَّا يجعلها غير مُتاحة للفئات المُهمَّشة.

ضعف استخدام أنظمة وسائل الدفع الإلكتروني على مُستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود فى النظام المالي، وعلى بُطء تنفيذ المُعاملات والخدمات المالية المُقدَّمة، ومُسايرة التطوُّرات الراهنة.

مشاكل تتعلَّق بعدم الثقة بالمُؤسَّسات المالية القائمة فى بعض البلدان العربية، وهذا ما يحدُّ التعامل معها من قِبَل الأفراد.

أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المُعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطوُّر صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنَّها لا تزال تحتاج إلى التسويق، وابتكار مُنتجات جديدة تُلبِّي مُتطلَّبات المجتمع الإسلامي.

ضعف مُستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبًا على مُعدَّلات الشمول المالي بالمنطقة العربية، وضعف اهتمام الجهات الإشرافية على القطاع المالي والمصرفي بشأن نشر الوعي بأهمية الشمول المالي.

هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحدُّ من توسُّع القطاع الخاص فى هذا المجال، كما ينعكس سلبًا على المُنافسة فى تقديم الخدمات المالية.

ارتفاع التكاليف المُرتبطة بتقديم الخدمات المالية، إضافة إلى البُطء والتعقيدات فى التنفيذ، وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المُخصَّص لإتمام المُعاملات، ومثل هذه العوامل تُحفِّز على المُعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون فى إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

تمركُز البنوك والمُؤسَّسات المالية فى المُدن الكبري، وهو ما يجعلها فى غير مُتناول سكان الريف والمُدن الصغيرة، خاصة فى ظلِّ انخفاض مُستوى الصيرفة الإلكترونية، وهم فى الغالب فئات فقيرة غير مَشمولة ماليًا[١]

٤/٢ المُتطلَّبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية:

تأتي أهمية تعزيز الشمول المالي فى الدول العربية على ضوء الحاجة الكبيرة لتطوير إستراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية، الذي يُساعد على مُواجهة تحديات البطالة، ويُعزِّز من العدالة الاجتماعية، والتي تتمثَّل فيما يلي[٢]:

١_ يُمكن للحكومة أن تُؤدِّي دورًا هامًّا فى تحقيق الشمول المالي، من خلال وضع أُطُر تنظيمية ومُؤسَّسية سليمة، ودعم توفير المعلومات، واعتماد تدابير مباشرة كتقديم الإعانات، وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي.

٢_ العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأُطُر الرقابية التي تُساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية.

٣_ بناء إستراتيجيات وطنية تُركِّز على دراسة الفجوات بين العرض والطلب، وتوفير بنية مالية تحتية، وإتاحة الخدمات والمُنتجات المالية، وحماية المُستهلك، يُشارك فيها القطاعان العام والخاص.

٤_ تعزيز التثقيف المالي بإطلاق برامج فى الثقافة المالية ضمن المناهج الدراسية، مع التركيز على تدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية، ممَّا يعمل على زيادة مُستويات الشمول المالي.

٥_ تحسين وتطوير الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسُّع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية، وأتمتة الخدمات المالية، وتفعيل خدمة تحويل الأموال

(١) البشير، فيصل،٢٠٢٠، واقع وتحديات الشمول المالي فى الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلد ٦، عدد ١، يونيه، ص: ١٩.

(٢) صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية « إنجازات عام ٢٠١٨»، ص: ٥٤.

وباقي الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، خاصة وأنَّ نسبة الحصول على الهواتف المحمولة فى تزايُد مُستمِرٍّ فى الدول العربية، ممَّا يُتيح فرصة استخدامها كقناة توزيع، وهو ما يُمكِّن من استهداف الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك، ويُقلِّل من تكلفة المُعاملات.

٦_ العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الإنترنت، لتسهيل عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لهذه الفئة من المجتمع، ممَّا يُمكِّنهم من الادِّخار والحصول على القروض وتحويل الأموال وخدمة التأمين، وهو ما ينعكس إيجابيًا على مُستوى الاحتواء الاجتماعي (إيجاد فُرص للعمل)، والابتكار (زيادة الإنتاجية للعمال)، والكفاءة (تحقيق رفاهية للمُستهلك).

٧_ احتواء مُؤسَّسات التمويل المُتناهي الصغر ضمن النظام المالي الرسمي، ودعم دورها فى توفير الخدمات المالية خاصة للفقراء وذوي الدخل المُنخفض، ممَّا ينعكس على زيادة حجم المُدَّخرات الوطنية، وتوفير الائتمان الضروري للتنمية الاقتصادية.

٨_ الاهتمام أكثر بتوجيه الائتمان نحو المُؤسَّسات الصغيرة والمُتوسِّطة، التي تُساهم فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال القيام بدراسة تفصيلية ودقيقة لاحتياجاتهم، ومُساعدتهم على إدارة مشاريعهم، بما يضمن تحقيق العوائد لكلا الطرفين.

٨_ تعزيز إنشاء نقاط وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة شرائح المجتمع، من خلال وُكلاء المصارف، وأجهزة الصراف الآلي، والفروع المصرفية، ونقاط البيع، والهاتف المحمول.

٩_ تبنِّي الصيرفة الإسلامية ضمن نشاط المُؤسَّسات المصرفية، حيث أظهرت الدراسات دور انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية فى تحسين مُستوى الشمول المالي.

١٠_ تعزيز التعاون مع الأُطُر والمُؤسَّسات الدولية المعنية، خاصة وأنَّ مُساهمة الدول العربية فى تحسين مُستوى الشمول المالي لا يزال ضعيفًا، وبالتالي لا بُدَّ من الاستفادة من تجارب البلدان المُتقدِّمة التي قطعت أشواطًا كبيرة فى تحسين وصول الخدمات المالية والمصرفية لمُختلف أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: الآثار التنموية للشمول المالي فى الوطن العربي

كما هو معلوم فإنَّ مُعظم اقتصادات الدول العربية تُواجه العديد من التحديات التي تُؤثِّر على نموِّها، ومن أهمِّها ضعف البنية التحتية، وتواضُع مُعدَّلات الاستثمار، وارتفاع مُستويات المديونية، والفقر والبطالة. ومن هنا يُساهم الارتقاء بالشمول المالي إيجابيًا فى خَلْق فُرص عمل جديدة، الأمر الذي يُحقِّق النمو الاقتصادي والاجتماعي المُستدام، وبالتالي خفض مُعدَّلات البطالة والفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مُستوى المعيشة، حيث إنَّ وصول التمويل والخدمات المالية لمُختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال، له دورٌ فعَّال فى مُعالجة مشاكل البطالة على المدى القصير والمُتوسِّط، وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولًا[1]. وقد صُنِّفت الدول العربية عام ٢٠١٧ ضمن أعلى عشر مناطق فى العالم من حيث مُعدَّلات البطالة، كما هو مُوضَّح بالشكل التالي:

الشكل رقم (٨) مُعدَّلات البطالة الإجمالية والبطالة بين الشباب والنساء الشابات فى مُختلف مناطق العالم عام ٢٠١٧.

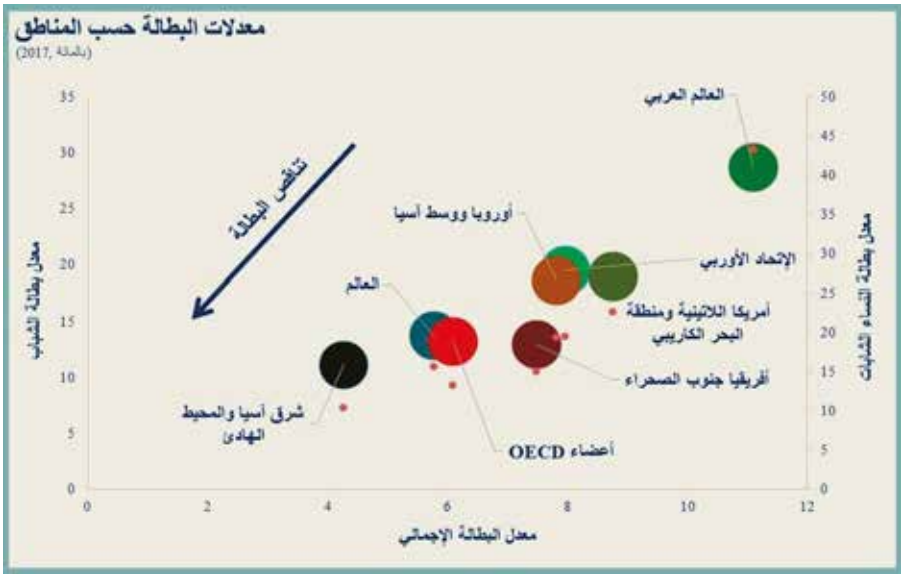

المصدر: صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، ص: ١٠.

(١) أحمد، خالد إبراهيم، ٢٠١٨، الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومُعدَّلات الفقر فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد ٤، ديسمبر، ص: ٣٥.

كما تُعدُّ الدول العربية المنطقة الوحيدة فى العالم التي بلغ فيها مُعدَّل البطالة بين الشباب ٣٠٪، أي: أكثر من ضعف المُتوسِّط العالمي لمُعدَّل البطالة بين الشباب البالغ ١٣٪. ولا شكَّ أنَّ تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابيًا فى تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته، وتقوية دوره فى خدمة أجندة النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى فإنَّ دعم قطاع رُوَّاد الأعمال والشركات الناشئة له دورٌ فعَّال فى دعم النمو الاقتصادي، وتخفيض نِسَب الفقر والبطالة، بدءًا من تحسين بيئة الأعمال وتطوير التشريعات والبنية التحتية، وكذلك تعزيز فُرص النفاذ للتمويل، حيث أفادت الدراسات بأنَّ حوالي ٩,٣٪ فقط من استثمارات هذه المشروعات يتمُّ تمويلها بقروض وتسهيلات من مُؤسَّسات مالية ومصرفية رسمية. ممَّا يستدعي تعزيز وصول الخدمات المالية والمصرفية لتلك الفئات؛ لدعم دور هذا القطاع الحيوي والمهم فى زيادة مُعدَّل النمو الاقتصادي والتشغيل. ومن هنا يُمكن توضيح الدور الذي يُمكن أن يلعبه تعزيز الشمول المالي فى تنمية الوطن العربي من خلال ما يلي:

أوَّلًا: دور الشمول المالي فى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي:

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨م، بدأ الاهتمام يتركَّز فى البحث عن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث إنَّ هناك آثارًا هامَّة للشمول المالي على الاستقرار المالي، فعلى سبيل المثال: يعمل الشمول المالي على تعزيز قُدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة، والإشراف واحتواء مُؤسَّسات وبنوك الظلِّ، ممَّا ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك، فإنَّ عدم قُدرة الأفراد المحرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، يجعلهم يلجؤون إلى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير مُنظَّم، ويُمارس إجراءات تعسُّفية ضد عُملائه، ممَّا قد يُؤدِّي إلى حدوث عدم استقرار مالي. كذلك فإنَّ الشمول المالي يعمل على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية أو تطويرها، وبالتالي توفير المزيد من فُرص العمل، وتعزيز مُعدَّلات النمو الاقتصادي[1].

ويُمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنَّها تكامُلية، وفي كثير من الأحيان تُعتبر علاقة طردية، فكلَّما تعزَّزت مُؤشِّرات الشمول المالي تحسَّنت

(١) الخياط، زهراء صالح، ٢٠٢٠، أهمية التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، مجلد ١٢، العدد ٢٨، ص: ١٧.

مُستويات الاستقرار المالي، حيث إنَّ اتِّساع قاعدة استخدام الخدمات والمُنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المُستهدفة يُساهم فى تعزيز الاستقرار المالي. علاوة على ذلك فإنَّ توسيع قاعدة الودائع الادِّخارية والاستثمارية ليشمل صغار المُودعين كفيلٌ بالحدِّ من مَخاطر السيولة؛ كون هذا النوع من الودائع يُعتبر أكثر استقرارًا[١]. وقد أشار تقرير صندوق النقد العربي لعام ٢٠١٥م إلى أنَّه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مالي فى النظام المالي للدولة، كما أنَّه من الصعب تصوُّر استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة من المجتمع مُستبعَدة وخارج النظام المالي، كما أشار التقرير إلى أنَّ الشمول المالي يُساعد فى تحسين الظروف المالية ورفع مُستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل، كما يعمل على تطوير الشركات العائلية والصغيرة التي تدعم الاستقرار المالي والسياسي، ممَّا يُؤدِّي بدوره إلى زيادة قوة النظام المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة[٢].

من جانب آخر، يُعزِّز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية (financial intermediation) وذلك من خلال تجميع مُدَّخرات الأفراد المحرومين من التعامُل مع النظام المالي الرسمي، ممَّا يُمكن من زيادة المُدَّخرات وتحسين أداء البنوك. كما أنَّ توسيع الشمول المالي بشكل مدروس، وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له، يدعم النمو الشامل والمستدام، وبالتالي يُعزِّز الاستقرار المالي. كذلك الشمول المالي يُحسِّن من تنويع الخدمات المالية لدى المُؤسَّسات المالية، وبالتالي تقليل المخاطر[٣].

كما يُعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المُستدامة من خلال دوره فى رفع الكفاءة الاقتصادية والمُساواة الاجتماعية، اللذَين يُمثِّلان عنصرين رئيسين فى عملية التنمية المُستدامة، وأيضًا يُساهم الشمول المالي فى تعزيز فُرص التنافُس بين المُؤسَّسات المالية من خلال العمل على تنويع مُنتجاتها، والاهتمام بجودتها؛ لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعُملائها، واستقطاب فئات جديدة من العُملاء، الأمر الذي يُساعد فى الحدِّ من التسرُّب للتعامل مع القنوات غير الرسمية[٤].

(1) Alfred، Hannig and Stefan، Jansen،2010، Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues، ADBI Working Paper، ADBI Working Paper Series،p55

(٢) خليل، أحمد، ٢٠١٥، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص: ٢٧.

(٣) دردور، أسماء، ٢٠٢٠، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد ١٠، العدد ٤، ص: ٣٦.

(4) Alliance for Financial Inclusion، 2011، G20 Principles for Innovative Financial Inclusion، Global Partnership for Financial Inclusion، April،p 12

كذلك يُعزِّز الشمول المالي من الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمَحدودي الدخل من جهة، وبفئات مُحدَّدة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات مُتناهية الصغر والصغيرة والمُتوسِّطة، ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المُناسبة لها. بالإضافة إلى الانعكاسات الإيجابية لتحسين مُؤشِّرات الشمول المالي على قضايا خلق فُرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المُستدامين، وبالتالي خفض مُعدَّلات البطالة والفقر، وتحسين توزيع الدخل ورفع مُستوى المعيشة. حيث أظهرت البحوث والدراسات أهمية تحسين وصول التمويل والخدمات المالية لفئات المجتمع فى مُعالجة الاختلالات فى عدالة توزيع الدخل والحدِّ من الفقر، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى سبيل المثال: نجد أنَّ الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع المُتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة ٥٠٪. كما يُسهم استخدام القنوات الإلكترونية فى دفع المعونات الاجتماعية فى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمُستويات تُقارب الـ ٨٠٪، كما يُسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها فى انتقال المزيد من المُنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي[١].

بالإضافة إلى أنَّ الشمول المالي يُسهم فى تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تشجيع فئات المجتمع المُختلفة على المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي، وهو ما يُنوِّع من محفظة الودائع لدى المصارف والمُؤسَّسات المالية مع تخفيف مُستويات التركُّز فيها، وبما يُقلِّل من مَخاطر هذه المُؤسَّسات؛ لأنَّ القطاع المالي الشامل عادة يتميَّز بقاعدة ودائع مُستقِرَّة إذا كانت أكثر تنوُّعًا، حيث أظهرت إحدى الدراسات أنَّ الزيادة بنسبة ١٠٪ من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية، قد يُؤدِّي إلى تخفيف أو الحدِّ من مُعدَّلات سحب الودائع بنحو ثلاث إلى ثماني نقاط فى المائة. كما تبيَّن أنَّ المُدَّخِرين ذوي الدخل المنخفض يتَّجِهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإنَّ ودائع العُملاء ذوي الدخل المُنخفض تُعتبر عادة مَصدرًا مُستقِرًا للتمويل فى حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها[٢].

(١) هاشم، أحمد، ٢٠٢٠، قياس أثر الشمول المالي فى رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي: الحالة المصرية نموذجًا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد ١١، العدد ٢، ص: ١٤.

(٢) نوفل، صبري، ٢٠١٨، العلاقة المُتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٦٨، مارس، ص: ٩-١١.

كما أنَّ للشمول المالي دورًا فى التخفيف من حدَّة تقلُّبات دورات الأعمال والناتج المحلِّي الإجمالي، من خلال زيادة فُرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية؛ ليتمكَّن الأفراد والمشروعات من التغلُّب على القيود المُتعلِّقة بالسيولة، وتعويض أيَّة تغيُّرات تطرأ على مُستويات الدخل الجاري، وبالتالي تقليل تقلُّبات الاستهلاك والاستثمار، حيث إنَّ نفاذ الأُسَر إلى خدمات الادِّخار واستثمار الثروة عبر القطاع المالي يُمكِّنهم من التخفيف من حدَّة التغيُّرات التي تعترض الدخل الجاري، والحصول على مُستوى شبه مُستقِرٍّ من الدخل الدائم، بما يُقلِّل من التقلُّبات فى مُستويات الاستهلاك، فى حين أنَّ نفاذ المشروعات للتمويل المصرفي يُمكِّنها من التغلُّب على قيود السيولة، وبالتالي تقليل التقلُّبات فى مُستويات الاستثمار(١).

ثانيًا: دور الشمول المالي فى التخفيف من حدَّة الفقر: يُعاني حوالي مليار شخص من الفقر المُدقِع؛ نتيجة افتقارهم لمصادر دخل تُمكِّنهم من العيش الكريم، حيث يُكافح حوالي ١,٢ مليار شخص للعيش على أقلَّ من ١,٢٥ دولار فى اليوم للفرد الواحد فى جميع أنحاء العالم، ويُوجد حوالي ٢,٧ مليار من البالغين على مُستوى العالم، وهذا يُمثِّل ثُلث مجموع السكان البالغين الذين ليس لهم إمكانية فى الحصول على الخدمات المالية التي تُقدِّمها المُؤسَّسات المالية الرسمية، فى حين نجد فى البلدان المُرتفعة الدخل حوالي ٨٩٪ من البالغين لهم حسابات فى المُؤسَّسات المالية الرسمية، بينما ٤١٪ فقط فى الاقتصادات النامية(٢). ويضطرُّ الفقراء غير القادرين على الوصول للخدمات التمويلية من المُؤسَّسات المالية الرسمية إلى الاعتماد على آليات وقنوات غير رسمية للحصول على الائتمان بمُعدَّلات فائدة مُرتفعة بضمانات مثل: مُدَّخراتهم من الذهب أو الماشية، أو رهن الأصول لحماية أنفسهم من المخاطر التي تُحدق بهم مثل: عدم انتظام التدفُّقات النقدية والدخل الموسمي والاحتياجات غير المُخطَّط لها مثل: المرض، فالسماح لهم بالوصول لمُنتجات مُتنوِّعة من الخدمات المالية بتكلفة مُنخفضة أو بدون ثمن تُمكِّن الفُقراء أو الفئات المحرومة من المُحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة، وتحقيق دخل مُستمِرٍّ يُحسِّن سُبل العيش الكريم، ويُحقِّق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم، كما أنَّ توفير الخدمات المالية للجنسين دون تمييز يُؤدِّي إلى التمكين الاقتصادي للأفراد بشكل عام وللمرأه بشكل خاص، بحيث يُمكنها

(١) البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، الشمول المالي ودوره فى تحقيق التطوُّر المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، ص: ٤١.

(2) Eduardo، Diniz، et al،2012، Triggers and barriers | to financial inclusion: The use of ICT-based branch-less banking in Amazon county، Electronic Commerce Research and an Applications، Volume 11، Issue 5،p33

من القيام باستثمارات منزلية صغيرة كحرف يدوية أو عمل التحسينات المنزلية أو دفع الرسوم المدرسية لأفراد أسرتها، والمشاركة فى مُواجهة أعبائها الأسرية فى ظلِّ وجود فجوة التمييز بين الجنسين، وعدم المُساواة فى الدخل بين النساء والرجال[1]. ويُوضِّح الجدول التالي الفُرص التي تُوفِّرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة:

الجدول رقم (٢) الفُرص التي تُوفِّرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

الهدف التنموي	الفرص التي تُوفِّرها الخدمات المالية الرقمية
القضاء على الفقر	تُوفر الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المُنخفض إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات ميسورة التكلفة، والتي يُمكن أن تُساعد فى زيادة فُرصها الاقتصادية. وفيما يتعلَّق بالأسر الفقيرة للغاية، يُسهم الجمع بين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز سُبل العيش وشبكات الأمان والتوجيه، فى تعزيز مُستوى المعيشة على المدى الطويل.
القضاء التام على الجوع	تُساعد الخدمات المالية الرقمية المُزارعين والمُزارعات إلى حدٍّ كبير، خاصة فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج والمحصول، وذلك بتكلفة أقل، ممَّا يُسهم بشكل مباشر فى زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية. ومن جهة أخرى تُسهم الخدمات المالية الرقمية فى توفير منصَّات مُلائمة للتحويلات الاجتماعية لمَن يُعانون من سوء التغذية، وذلك بطريقة فعَّالة وأكثر أمانًا.
الصحة الجيدة والرفاهية	تُساعد المدفوعات الرقمية والتمويل فى توسيع خدمات الرعاية الصحية فى المناطق الريفية مُنخفضة الكثافة. كما يسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامُل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية، ومُواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المُتوقَّعة.
التعليم الجيد	يُساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المُنخفض فى التحكُّم بشكل أفضل بنفقات التعليم والمدارس فى تحسين إدارتها المالية، ممَّا يسمح بتوفير الموارد لدعم المُعلِّمين والمُعلِّمات وتوفير المواد التعليمية والتقنيات التي تُؤدِّي إلى تحسين نتائج التعليم. كما أنَّ المدفوعات الرقمية تُتيح للأسر الادِّخار ودفع تكاليف التعليم، وتمنح النظام التعليمي والمدارس والحكومة رؤية أفضل وإمكانية التنبُّؤ بالتدفقات النقدية.

(1) Douglas، Randall and Jennifer، Chien، 2017،8 key approaches to accelerate financialinclusion، World Bank، See Web Site: http://blogs.worldbank.org،p34

المُساواة بين الجنسين	تُمكّن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب المزيد وبناء الموارد والأصول. ويُشكّل تعزيز القدرة المالية للنساء عاملًا أساسيًا فى تحقيق المُساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي. كما تُتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم بمواردها المالية، بما فى ذلك الوصول الآمن والحكيم والمُستنير إلى حساباتها المصرفية... كما أنَّ جمع بيانات مُصنّفة حسب الجنس يُساعد صانعي السياسات، فى وضع سياسات تُراعي احتياجات النساء، والجهات المُقدّمة للخدمات على تصميم مُنتجات مالية رقمية مُوجَّهة للنساء، وتُراعي احتياجاتهن.
المياه النظيفة والنظافة الصحية	يُؤدّي استخدام القنوات الرقمية للقياس والدفع إلى خفض نفقات التشغيل، وتأمين التدفقات النقدية، ممَّا يُساعد الجهات المُقدّمة للخدمات فى توسيع خدماتها وإتاحة إمدادات أوسع للمياه للعُملاء فى الريف.
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	تُسهم أنظمة الدفع الرقمية فى تقليل التكاليف التشغيلية، وبالتالي زيادة إمكانية توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار فى هذا القطاع.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تُقدّم الشركات لموظّفيها وعُملائها وشُركائها التجاريين قنوات مُباشرة للشمول المالي من خلال رقمنه المُرتّبات والمدفوعات التجارية، ممَّا يزيد من الفرص الاقتصادية والمرونة. كما تُتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم، تخفيض تكلفة التعامُل مع النقود وزيادة فُرص الحصول على التمويل.
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	يُمكن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، ممَّا يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي، وتُساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسّطة على بناء أرشيف أو تاريخ لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، ممَّا يُشكّل ضمانة لها، ويُساهم فى زيادة فُرص الحصول على التمويل فى المستقبل.
الحد من أوجُه عدم المساواة	للتمويل الرقمي دورٌ فى الحدّ من أوجُه عدم المُساواة، حيث يُوفّر للأسر ذات الدخل المُنخفض أدوات جديدة لزيادة دخلها، وتحسين المرونة المالية والوصول إلى الفُرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. كما تزيد الخدمات المالية الرقمية مُعدّلات الإنتاجية ودخل الأسر الريفية، من خلال ربط الأسر بالفُرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الضيقة.
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	تُسهّل الرهون الصغيرة، مع توفير خدمات رقمية للمدفوعات، على السكان الذين يعيشون فى مُستوطنات غير رسمية الاستثمار فيها؛ من أجل الحصول على السكن المناسب.
التغيُّر المناخي	يُساعد التمويل الرقمي الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومة على مُكافحة الآثار الضارة لتغيُّر المناخ والاستعداد لها، لا سيَّما من خلال تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المُستدامة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ألاسكوا)، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية فى المنطقة العربية ٢٠١٩.

ثالثًا: دور الشمول المالي فى إصلاح منظومة الدعم: يبرز دور الشمول المالي فى حصر كافة أوجُه الدعم، وتحديد القيمة المالية لكلٍّ بند من بنوده، والإفصاح عنها فى تقارير المُوازنة، والقضاء على الدعم الخفي، وفي الجانب الآخر إعداد قاعدة بيانات لمُستفيدين من الدعم، من خلال الحسابات الرسمية المملوكة لكافة الأفراد فى البنوك، والقنوات المالية الرسمية، وإصدار كروت ذكية خاصة بالفئات المُستهدفة التي حدَّدتها الدولة من خلال الحسابات البنكية، وفقًا لمُستوى دخول هذه الفئات. ويُوضِّح الشكل التالي فعالية الشمول المالي فى إصلاح منظومة الدعم.

الشكل رقم (٩)

فعآلية الشمول المالي في إصلاح منظومة الدعم

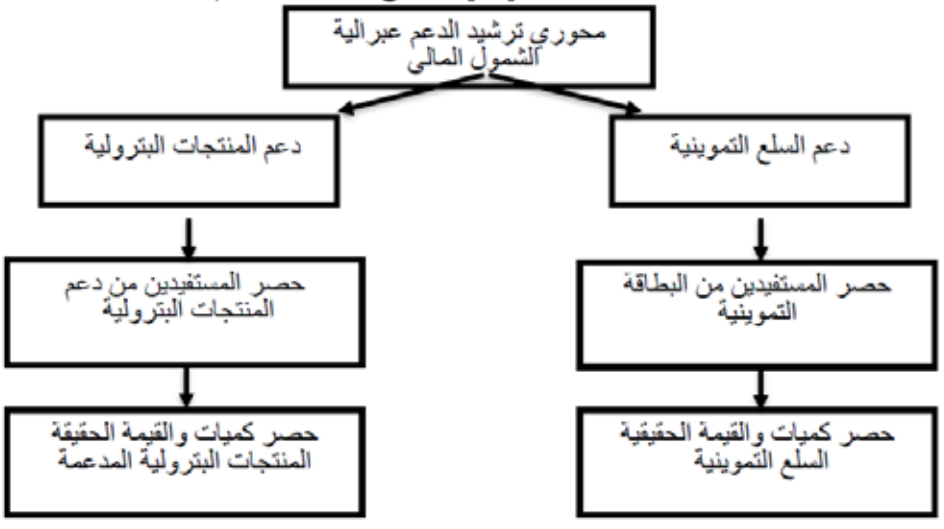

المصدر: هاشم، أحمد، ٢٠٢٠، أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم فى الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيليه، المجلد ١١، العدد ٢.

كما أنَّ ميكنة الإنفاق العام فيما يتعلَّق ببرامج الدعم بشقَّيْها يُسهم فى مُكافحة الفساد، وتحسين فاعلية نظُم التحويلات والإعانات، عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقَّة للمُستحقِّين فعليًا للدعم، وتوجيه التحويلات النقدية عبر قنوات الدفع الإلكترونية بطريقة سهلة وآمنة؛ لضمان وصولها للمُستفيدين من تلك البرامج، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المُستفيدين بأقلِّ تكلفة.

رابعًا: دور الشمول المالي فى دعم المُنشآت الصغيرة والمُتوسِّطة: يُعتبر دعم المُنشآت الصغيرة والمُتوسِّطة من خلال تقديم التمويل اللازم لها أحد أهمِّ ركائز الشمول المالي نظرًا لأهمية تلك المُنشآت التي تنبع من ارتفاع قُدرتها على علاج مُشكلة البطالة، ومُحاربة الفقر المجتمعي، وما تُقدِّمه من نتائج تُساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية، ممَّا يجعل أمر تهيئة المناخ المُناسب لعمل تلك المُنشآت ضرورة واجبة من أجل دفعها نحو النموِّ والتطوُّر، لهذا تسعى معظم الدول إلى النهوض بهذا القطاع؛ لما له من أهمية فى تعزيز فُرص تحقيق النموِّ الاقتصادي المُستدام. وللشمول المالي على المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة عدَّة آثار إيجابية أهمها ما يلي[1]:

١_ النمو الاقتصادي: من شأن سدِّ فجوة الشمول المالي للمُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة فى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أن يُساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي فى بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى فى العالم بنسبة تصل إلى ١٪.

٢_ خلق فرص العمل: من شأن زيادة الشمول المالي للمُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى فى العالم، أن يُساعد على رفع مُعدَّلات توظيف العمالة، ممَّا يحتمل أن يخلق حوالي ١٦ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٥.

٣_فعالية السياسات الاقتصادية الكلية: تقترن زيادة الشمول المالي للمُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة بازدياد فعالية السياسة المالية الكلية، بما فى ذلك تحسين التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى أنَّ زيادة الشمول المالي، تقترن بارتفاع الإيرادات والمصروفات كحصَّة من إجمالي الناتج المحلي.

٤_ الاستقرار المالي: من شأن الشمول المالي دعم الاستقرار المالي، شريطة توافُر الأُطر القوية لإدارة المَخاطر والرقابة المالية. ويُمكن لزيادة توفير الائتمان للمُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة أن يُساهم فى الاستقرار المالي؛ إذ إنَّه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية، ودرجة انكشافها للمخاطر، وهذا يعني أنَّ إتاحة التمويل اللازم للمُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة، يُعدُّ من أهمِّ الآثار الإيجابية للشمول المالي.

---

(١) دردور، أسماء،٢٠٢٠، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد ١٠، العدد ٤، ص: ٥٤.

وتجدر الإشارة، إلى أنَّ لتطبيق الشمول المالي بعضًا من الآثار السلبية على المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة، ويُمكن تحديدها فيما يلي[١]:

ارتفاع تكلفة التمويل: حيث إنَّ المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة تضطرُّ إلى دفع أسعار فائدة مُرتفعة نوعًا ما، عند مُقارنتها بما تدفعه المُنشآت الكبري، ممَّا ينعكس سلبًا على ربحية هذه المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة، ويُؤدِّي فى أغلب الأحيان إلى التقليل من الجدوى الاقتصادية لها، بمعنى أنَّ ارتفاع مُعدَّل الفائدة على القروض الممنوحة لتلك المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة يُؤدِّي إلى ارتفاع المصاريف التمويلية؛ ممَّا يجعلها غير قادرة على مُنافسة المُنشآت الكبرى.

عدم القدرة على المُنافسة: حيث إنَّ ارتفاع تكلفة التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسِّطة يُؤدِّي إلى عدم قدرة مُنتجاتها على مُنافسة مُنتجات المشروعات الكبرى، بالإضافة إلى أنَّ أهمَّ عوامل عدم قدرة تلك المشروعات على المُنافسة، يتمثَّل فى غياب الدراية أو المعرفة الضرورية بعوامل التسويق والترويج، بالإضافة إلى اعتماد القائمين على إدارة تلك المشروعات على الوُسطاء فى تصريف مُنتجاتهم، ممَّا يُضعف من قدرة المشروع على الصمود أمام المُنافسة القوية من جانب المشروعات الكبرى.

(١) حمدوش، وفاء، ٢٠١٧، مُساهمة الشمول المالي فى تحقيق أهداف التنمية المُستدامة: حالة الدول العربية، المؤتمر العلمي الثاني: أثر مناخ الاستثمار فى تحقيق التنمية البشرية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، مايو، ص: ٣٠.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي والآثار التنموية له فى الدول العربية، وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ الدول العربية عملت على تسريع عجلة الشمول المالي وتعزيز مُستوياته، من خلال تطبيقه فى إستراتيجياتها التنموية؛ لما له من دور فعَّال فى دعم النمو الاقتصادي، وخلق فُرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة. كما توصَّلت الدراسة إلى أنَّ الشمول المالي فى الدول العربية ورغم الجهود المبذولة، ما زال لم يُواكب المُستوى الذي يشهده باقي دول العالم، فعلى الرغم من تحسُّن مُؤشِّرات الشمول المالي فى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنَّ:

المنطقة العربية لا تزال ضمن أقلِّ المجموعات الجغرافية من حيث مُستويات الشمول المالي، حيث تُشكِّل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، لكنَّها تُواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادة الشباب العربي من الخدمات المالية والمصرفية، فمن المتعارف عليه أنَّ المُؤشِّر المُعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات فى مُؤسَّسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سنِّ الـ ١٥ عامًا، حيث يمتلك نحو ٣٧٪ فقط من البالغين فى الدول العربية حسابات مصرفية؛ أي: حوالي ١٦٠ مليون شخص عربي، أو ٦٣٪ من البالغين مُستبعدين من الخدمات المالية.

رغم الزيادة الملحوظة فى ملكية الحسابات فى مُعظم الدول العربية بين عامي ٢٠١١و٢٠١٧، إلا أنَّنا نجد تبايُنًا كبيرًا بين الدول، ففي عام ٢٠١٧م كانت نسبة ملكية الحسابات مُرتفعة بشكل ملحوظ فى الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت عند ٨٢٪ و٨٣٪ و٨٠٪ على التوالي. فى حين لا يتجاوز هذا الرقم ٢٥٪ فى كلٍّ من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وجزر القمر والعراق وسوريا.

تأتي المنطقة العربية فى المرتبة الأخيرة عالميًا من حيث الاقتراض من المُؤسَّسات المالية الرسمية، فعلى الرغم من أنَّ ٣٩٪ من البالغين فى الدول العربية حصلوا على قروض، فإنَّ ٨٪ منهم فقط اقترضوا من مُؤسَّسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مُقابل مُعدَّل عالمي بلغ ٢٢٫٥٪.

وعلى هذا الأساس تتحدَّد توصيات الدراسة فى النقاط التالية::

ضرورة تبنِّي إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي.

ضرورة تطوير الإطار التشريعي والرقابي والتنظيمي لمُساعدة المُؤسَّسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات المالية، ولدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

ضرورة تعاون الدول العربية بتضافر الجهود لتعزيز التعاون بين مُختلف المُؤسَّسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي، وأيضًا التعاون بين الدول العربية والمُؤسَّسات الدولية ذات العلاقة.

تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون لتطوير المُعاملات المالية غير التقليدية تحت مظلَّة البنوك المركزية. وإقرار وضع أُطُر تنظيمية تُحقِّق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

اتِّباع سياسات اقتصادية كلية لخفض مُعدَّلات التضخُّم والبطالة، والتقليل من مُعدَّلات الفقر؛ ممَّا يُمكِّن المواطنين من الحصول على دخول نقدية، ويزيد من القدرة الادِّخارية والاستثمارية، ومن ثم تعميم الشمول المالي.

بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة لأصحاب الشركات الصغيرة والمُتناهية الصغر، وتعريفهم بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم، والعمل على دعم الثقة فى الخدمات المصرفية.

زيادة تمويل رُوَّاد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسِّطة والتي تلعب دورًا هامًّا فى مُكافحة الفقر والبطالة، ورفع مُستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

عقد دورات تدريبية وعمل فيديوهات تعريفية لتوضيح طُرُق استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني، تُساهم فى القضاء على الجهل بالخدمات المالية المُتاحة، وتقليل هيبة التعامل مع المُؤسَّسات المالية.

خلق بيئة مُشجِّعة ومُواتية للحصول على الخدمات المالية وخاصة النساء من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي، خاصة فى المناطق الريفية، والتوسُّع فى إقامة فروع للبنوك فى تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نُظُم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

التطبيق الحازم للقانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسّطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، والقضاء على المشروعات والأسواق والعقارات غير الرسمية.

إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وتحويل مُؤسَّسات التمويل المُتناهية الصغر غير الحكومية إلى مُؤسَّسات مالية تحت الرقابة المصرفية.

المراجع:

الدوريات:

١_ أحمد، خالد إبراهيم، ٢٠١٨، الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومُعدَّلات الفقر فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد ٤، ديسمبر.

٢_ الخياط، زهراء صالح، ٢٠٢٠، أهمية التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، مجلد ١٢، العدد ٢٨.

٣_ البدوي، رضا، ٢٠١٩، الشمول المالي فى مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد ٢، يونيو.

٤_ السعيد، بن الخضر، صورية، شنبي، ٢٠١٨، تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٣، العدد ٢.

٥_ البشير، فيصل، ٢٠٢٠، واقع وتحديات الشمول المالي فى الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلد ٦، عدد ١، يونيو.

٦_ إلياس، كمال الدين، ٢٠١٥، مفهوم الشمول المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣.

٧_ بدر، أسامة، ٢٠١٩، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدَّة الفقر: حالة مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد ٤، ديسمبر.

٨_ بن خضر، السعيد، ٢٠١٨، أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٦.

٩_ بن قيدة، مروان، ٢٠١٨، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد ١٨.

١٠_ بوطلاعة، محمد،٢٠٢٠، واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجًا، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد ٢.

١١_ جعفر، حنان، ٢٠٢٠، آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظلِّ التحديات والمُعوِّقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، أبريل.

١٢_ خليل، أحمد، ٢٠١٥، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣.

١٣_ دردور، أسماء،٢٠٢٠، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد ١٠، العدد ٤.

١٤_ سعدان، آسيا، ٢٠١٨، واقع الشمول المالي فى المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد ٣٢، سبتمبر.

١٥_ سلام، محمد، ٢٠٢٠، أثر الشمول المالي على المُنشآت الصغيرة والمتوسِّطة فى المملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد ١٣، العدد ٢، مايو.

١٦_ سيد، عمر، و دحمان بن عبد الفتاح، ٢٠٢٠، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي فى الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد ٨، العدد ١، مارس.

١٧_ شحاته، محمد، ٢٠٢٠، انعكاسات تفعيل آليات التحوُّل الرقمي فى ضوء مُبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد ٩، يناير.

١٨_ عبد الرازق، عريف، ٢٠١٩، واقع الاشتمال المالي فى الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مجلد ٦، العدد ٤، ديسمبر.

١٩_ غبي، عبد الحليم، ٢٠١٩، فجوة الشمول والمصرفي فى الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد ١٠، أبريل.

٢٠_ غرزي، سليمة، وصباغ رفيقة، ٢٠٢٠، الشمول المالي فى الدول العربية: واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٢.

٢١_ نوفل، صبري، ٢٠١٨، الشمول المالي فى مصر وبعض الدول العربية، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٦٧، يناير.

٢٢_ نوفل، صبري، ٢٠١٨، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٦٨، مارس.

٢٣_ هاشم، أحمد، ٢٠٢٠، أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم فى الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ١١، العدد ٢.

٢٤_ هاشم، أحمد، ٢٠٢٠، قياس أثر الشمول المالي فى رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي: الحالة المصرية نموذجًا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ١١، العدد ٢.

التقارير والنشرات:

١_ البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، الشمول المالي ودوره فى تحقيق التطوُّر المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي.

٢_ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية فى المنطقة العربية ٢٠١٩.

٣_ حمدوش، وفاء، ٢٠١٧، مُساهمة الشمول المالي فى تحقيق أهداف التنمية المُستدامة: حالة الدول العربية، المؤتمر العلمي الثاني: أثر مناخ الاستثمار فى تحقيق التنمية البشرية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، مايو.

٤_ زهراء، أحمد، وبشار أحمد، ٢٠١٨، الشمول المالي وأثره فى تعزيز الاستقرار المالي فى البلدان العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان- أربيل فى العلوم الإدارية والمالية، ٢٧-٢٨حزيران.

٥_ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسِّطة فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي.

٦_ صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، احتساب مُؤشِّر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي فى الدول العربية، يونيو.

٧_ صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، مُبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية « إنجازات عام ٢٠١٨ ».

٨_ صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب.

٩_ صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، المُنافسة المصرفية والشمول المالي فى الدول العربية، يونيو.

المراجع الأجنبية:

1_ Abbas، Mirakhor and Iqbal، Zamir،2012 ، ، Financial Inclusion: An Islamic Finance Perspective، MPRA، Journal of Islamic Business and Management، Vol. 2، no. 1.

2_Adult Muslims،2013، Policy Research Working Paper، WPS6642، The World Bank، Washington، D.C، October.

3_Alfred، Hannig and Stefan، Jansen،2010، Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues، ADBI Working Paper، ADBI Working Paper Series.

4_Alliance for Financial Inclusion،2011 ، G20 Principles for Innovative Financial Inclusion، Global Partnership for Financial Inclusion، April.

5_Asli، Demirguc-Kunt ، et al،2013،Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services Among.

6_CGAP and AMF،2017،Financial Inclusion Measurement in the Arab World ،Working Paper، January.

7_Douglas، Randall and Jennifer، Chien2017،8 ، key approaches to accelerate financialinclusion، World Bank، See Web Site: http://blogs.worldbank.org.

8 _Eduardo، Diniz، et al،2012، Triggers and barriers | to financial inclusion: The use of ICT-based branchless banking in Amazon county، Electronic Commerce Research and an Applications، Volume 11، Issue 5.

9_Habib ، Attia and Helen، Engelhardt،2017 ،Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report"، Arab Monetary Fund & Deutsche Zusammenarbeit.

10_Hameeda m. shahul ، 2014 ، financial inclusion – Issues in measurement and Analysis ،international journal of current research and academic review.

11_Islamic Financial Services Board،2015، Islamic Finance for Asia: Development ،Prospects، and Inclusive Growth، Asian Development Bank & Islamic Financial Services Board.

12_OECD،2015 ،Improving financial literacy: Analysis of issues and policies، OECD Publications، Paris.

13 _OECD/INFE،2013، Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/ INFE Survey Across Countries and by Gender، Financial Literacy & Education ،Russia Trust Fund، Paris.

14_World Bank،2014، Global Financial Development Report: Financial Inclusion،International Bank for Reconstruction and Development، Washington DC.